تقويم كتب فقه اللغة

(بحث مستل من اطروحة دكتوراه)

أ.د.كريم حسين ناصح* أ.د.علي جميل السامرائي*

الخلاصة:

هذا مبحث نقدي موضوعي لتقييم كتب "فقه اللغة" التي درست في فصول أطروحة الدكتوراه (الثانية) الموسومة بـ((فقه اللغة التراث والمعاصرة)) وقد أقيم البحث على دعامتين اساسيتين الاولى: تحديد مصطلح "فقه اللغة" في ضوء مؤلفات العلماء الاقدمين وتسوير حدوده وتحديد موضوعاته.

والثانية: تقويم جهود المحدثين. وتناولنا فيه:

أ-تأثر المحدثين بمناهج الأقدمين، وأثر هذا الحراك العلمي في كتب "فقه اللغة" وأنعكاس التأثير هذا في مجالات الدرس اللغوي في هذه الكتب.

ب-التأثر بمناهج الغربيين، وانعكاسه في دراساتهم للعربية، وفي دراسة الظواهر اللغوية، ودراسة مستوياتها، وظهور هذه الآثار في ميدان فقه اللغة كما تعرض المبحث لمسألة الخلط بين "علم اللغة" و "فقه اللغة" وأثر هذه الخلط بين العلمين في كتب "فقه اللغة"، في الموضوعات، والمصطلحات في هذه المصنّفات. وقد وضعنا معيارين في التقويم هما: الأصالة والتبعيّة، قدّمنا في ضوئهما نماذج من كتب "فقه اللغة" وبهذين المعيارين يمكن تقويم كل مفردة أو مفصل فيها، كما يمكن في ضوئهما تقييم جميع كتب "فقه اللغة" التي لم نذكرها.

يقوم هذا المبحث على أساس نقديّ موضوعيّ ينطلق من:

١- فكرة تحديد مصطلح فقه اللغة عند الأقدمين:

إذ لم نجد حدّاً للمصطلح بمعنى الحدّ الذي يضبط حدوده كما هو حدّ النَّحو, والصرف، عند معاصري "ابن فارس"، فقد اكتفى بالتعبير عن هذا الاصطلاح بتناول موضوعات معيَّنة وكأنّه يتوصَّل بها إلى بسط مفهوم فقه اللغة بمعناه الواسع، وكأنَّ الحدّ ينضوي تحته مفهومان:

الأوَّل: العناصر التي تتكوَّن منها اللغة، ويبحثها من زوايا خاصَّة تختلف عن تلك التي يتناولها العلماء تحت حدود النحو والصرف والصوت والدلالة.

الثَّاني: سنن العربيَّة وهي قوانينها التي تسير عليها تلك اللغة، وهذا قد تبيَّن لنا من خلال معالجة الموضوعات التي عرضها في سفره، وكأنّما يريد أن يكون الفقه وهو الفهم لظواهر اللغة يفضي إلى المفهوم الثاني وهو القوانين التي تسير عليها اللغة في معالجة تلك الظواهر، وهذه القوانين التي حملت اصطلاح السَّنن مبنيَّة على تصرُّف أصحاب اللغة، وهو منهج سليم ينبع من اللغة نفسها، يُستنبط من أفواه وإيحاءات الناطقين وجعل بعض الباحثين المعاصرين "سنن العرب في كلامها" من موضوعات علم الأساليب ولا تدخل في فقه اللغة (الدراسات اللغويَّة عند العرب ٤٣٩) ودونك موضوعاً من الصاحبيّ في فقه اللغة" إذ لا تجد فيه تسويراً لمعنى فقه اللغة لأن "فقه اللغة" عنده يشمل جوانب حياة اللغة، من حيث كونها لغة من ناحية ومن حيث تلبيتها لحاجات مستعمليها من ناحية أخرى، وقد تجسَّد هذا التطوّر في الموضوعات التي اختارها، وفي كيفيَّة شرحها، وطريقة عرض أمثلتها، ونوع تلك الأمثلة والشّواهد المختارة لتوضيحها، وكأنّ هذا التصوُّر لحدّ "فقه اللغة" على هذا النَّحو تفرَّد به "ابن فارس" ولذلك اعتاصه غيره ولم يُنسج على منواله، وبقي هذا الحدّ بحدوده هذه كما بقي الاصطلاح باسمه لا يشاركه أو ينازعه أحد فيه، ولو لم يكن "ابن جنّي" معاصراً له لقلنا إنَّ "ابن جنّي" أفاد من فكرة الاصطلاح ففي "الخصائص" قدرٌ مشترك من الموضوعات بينهما، وقد يكون اختيار "ابن جنّي" لمصطلح "الخصائص" يرجع إلى أنَّ العلماء الأقدمين

---

[*] قسم اللغة العربية/ كلية التربية للبنات / جامعة بغداد.

كانوا يختارون لمصنفاتهم أسماء لا يشاركهم أحدٌ فيها ، وكأنهم يرون أنَّ هذا المسمَّى هو ملك لصاحبه لا يجوز لغيره أن يتخذه، فهو من حقه وحده، إذ لا نجد عند الأقدمين مسميَّات متشابهة إلا نادراً فلا نجد أكثر من كتاب يحمل عنوان "الخصائص" أو "سر صناعة الإعراب"، أو "درَّة الغوَّاص"....الخ وربَّما كان هذا من باب "الاستقلاليَّة" وابتعادهم عن التقليد والتبعيَّة.

والنَّاظر في كتاب "الخصائص" - كما مرَّ - يجد أنَّه استوعب مفهوم فقه اللغة السَّابق وزاد عليه بهذه الخصائص ليشمل مفهوماً جديداً من حيث الموضوعات التي تناولها إذ نرى فيها الشُّموليَّة كما نجد العمق والأصالة، فقد شملت دراسة اللغة في جوانبها الصَّوتيَّة والصَّرفيَّة والتركيبيَّة والدَّلاليَّة القائمة على كشف الرَّوابط والصِّلات بين هذه الجوانب وتفسيرها ودراسة مفرداتها للكشف عن العلاقات الدَّلاليَّة فيما بينها، وتحت هذا الفهم، وهذا النَّهج رأينا بعض الملامح منها عند "ابن فارس"، غير أنَّ الدَّرس هنا مختلف تماماً فهو قد أسَّس في مباحثه هذه لأكثر من نظريَّة، كنظريَّة الصِّلة بين اللفظ والمدلول، ووقف على مسائل الدلالة وقفات موفقة إذ شكلت ما يسمَّى بنظريَّة المعنى عنده فضلاً عن افتراضه أشياء لم تكن موجودة في اللغة فعلاً، ولكنه يدلل بها لتوضيح مسائل اللغة، وهذا يدلل على عمق البحث فيها والجدَّة. ولعلَّ ما أوردناه من نصوص من "الخصائص" في كلِّ جانب يثبت أنَّ مفهوم "فقه اللغة" عند "ابن جنّي" قد مهَّد السَّبيل للباحثين المحدثين أن يمدُّوا في حدوده ويوسّعوا بموضوعاته لأنَّ هذا المفهوم عنده يتيح لهم ذلك، وكنَّا نتوقَّع أن يفيد "الثَّعالبيّ" ممَّا أسَّسه، ولكنَّنا فوجئنا باستعماله مصطلحاً شاملاً ودقيقاً هو "فقه اللغة وسرّ العربيَّة"، وهو اصطلاح بحقّ يتَّسع لمفهوميّ اصطلاح "ابن فارس" واصطلاح "ابن جنّي"، وكان بإمكانه أن يقدّم مفهوماً شاملاً، يحدّد فيه الموضوعات في ضوء ما قدَّماه، ولكنَّه لم يفد منهما، فضيَّق المفهوم، وبَعُد فيه، وجعله لدراسة الألفاظ اللغويَّة مرتَّبة في موضوعات - كما مرّ - فخيَّب الأمل. وهكذا نجد أنَّ الأقدمين لم يلتزموا بفكرة "فقه اللغة" فهي مختلفة اختلافاً بيِّناً بين الثلاثة نجدها كذلك فيما بعد عند "ابن سيده" في "المخصَّص"، فقد بحث فيه أغلب الموضوعات التي تناولها "ابن فارس" و"الثَّعالبيّ"، كنشأة اللغة، والتَّضاد، والتَّرادف، والمشترك، والاشتقاق، والمجاز، والتَّذكير، والتَّأنيث، وصور الإبدال، وغير ذلك، ولكنَّنا لا نجد دراستها عنده الدرس المعمَّق الذي وجدناه عند "ابن جنّي" وإن كانت الموضوعات مشتركة بينهم، وهذا الحال نجده فيما عرضه "السّيوطيّ" (٩١١هـ) من موضوعات فقه اللغة هذه وقد حمل "السيوطيّ" موضوعاته وزاد عليها في الأنواع -كما مرّ -ولكن الدرس فيها كان هو عرض لآراء الأقدمين وأقوالهم وآرائهم ومحاولة استقصاء تلك الآراء والأقوال، وقد خلت من تفسير أو توجيه أو نقد إلا في القليل النَّادر وقد وضعها تحت مصطلح "المزهر في علوم اللغة وأنواعها"... وهكذا نرى أنَّ المصطلح الذي وضعه "ابن فارس" قد اختفى، ولم يعد له وجود في استعماله عند هذه الجمهرة من العلماء الأقدمين، غير أنه يمكن أن نستنتج أنَّ هناك مشتركات بين هؤلاء الباحثين منها:

إقرارهم ضمناً أنَّ البحث في اللغة يشمل البحث في نشأتها ومن هنا كان الحديث عن النَّشأة الإنسانيَّة الأولى همٌّ مشتركٌ بينهم، كما أنَّ البحث في حياة اللغة وتطوُّرها والحديث عن لهجاتها، وعن الفصحى واتخاذهم إيَّاها مثلاً في البحث عن قواعدها، كما أنَّ إيلاءهم عناية خاصَّة بالظَّواهر اللغويَّة في العربيَّة واهتمامهم بها كان مشتركاً كالبحث في العلاقات الدَّلاليَّة بين المفردات كالاشتراك، والتَّرادف، والتَّضاد، كما اشتركوا جميعاً بالإقرار بأنَّ اللغة تحتاج إلى وسائل دائمة للتَّعبير عن حاجات مستعمليها، فكان إقرارهم بضرورة القياس، والاشتقاق، والاقتراض وغيرها من طرق تنمية الألفاظ والأساليب، فهذا كله كان حاضراً في أذهانهم، مع وجود اختلاف بينهم في مشروعيَّة هذا التوجُّه أو ذاك، ولكنَّه قدرٌ مشتركٌ بينهم، وقد تبيَّن لنا أنَّ بحث الأقدمين هذه الموضوعات هدفه هو كشف عن طبيعة اللغة العربيَّة وإظهار لأسرارها ودقائقها، وللكشف عن هذه الدقائق والأسرار تنوَّع البحث في فروعها، فكان البحث عندهم ينصرف إلى البحث في أصواتها، والبحث في بنيتها، وتراكيبها، ودلالة ألفاظها، وقد وجدنا تفاوتاً كبيراً في طرق الكشف عنها، فقد أشار "ابن فارس" إلى أصوات اللغة إشارة عابرة، ولكنَّ "ابن جنّي" يثري البحث فيه في كتاب خصَّص لجانب الصَّوت حمل عنوان "سر صناعة الإعراب" أماط اللثام فيه عن جوانب لغويَّة كان الكشف عنها من خلال فهم معنى الصَّوت وكيفيَّة توظيفه للكشف عن أسباب الظواهر اللغويَّة، وهذا ما أفاد منه الباحثون المحدثون في تفسيرهم لتلك الظواهر سواء أكانت تلك الظواهر في اللغة العربيَّة أم في

اللغات الأخرى، إذ كثيراً ما يشير الباحثون المحدثون إلى وجود تلك الظواهر في جميع اللغات "المتصرِّفة" أو في أغلبها. ولولا خوف الإطالة لبحثنا في تقصِّي المشتركات بين القدماء، ولتتبعنا ما انفرد به كل باحث، ولكنَّنا أردنا التَّذكير بأهمِّ تلك المشتركات، وذلك أنَّهم عالجوا في موضوع "فقه اللغة" الموضوعات التي ذكرناها ولا بدَّ من القول أنَّ إحاطة كلِّ مؤلف بتلك المفردات اختلفت من باحث إلى آخر، ولعلَّ تطبيقنا لمفهوم "دراسات فقه اللغة عند العرب" فيه تحديد واضح وتقويم دقيق، إذ تبيَّن أن "ابن جنِّي" له السَّبق من حيث الشموليَّة، ومن حيث العمق والدِّراسة والبحث ثمَّ يأتي "ابن فارس" بمبدأ الشموليَّة في موضوعاته كذلك كما أنَّ "للثَّعالبيِّ" نصيباً في توضيح جانب من مفهوم الاصطلاح لتكتمل جوانب مهمة منه، وفي تحديد أغلب موضوعاته ولهذا نعدُّ "ابن فارس" و"ابن جنِّي" و"الثَّعالبيّ" المؤسِّسين الحقيقيِّين لهذا العلم، مع تفاوت بينهم في نسبة هذا التَّأسيس وقد زيدت موضوعات فيما بعد على موضوعاته ممَّا هو في صلب "فقه اللغة" وقد بيَّنا شيئاً من هذا فيما تقدم واكتفينا بهذا الإيجاز عن التقويم.

٢- تقويم جهود المحدثين:

المحدثون وتأثُّرهم بمناهج القدماء :

وجد الباحثون المحدثون هذا الإرث فيه من الثراء في المادة والأفكار، ووجدوا فيه من اختلاف في الرؤى والمعالجات ما يسّر لهم فهم مسائل وظواهر اللغة، وقد سجّلت لنا كتب فقه اللغة جوانب من هذا الحراك والنّقاش والمعالجة بين العلماء، وكان هذا كله مدعاة لتأثُّر الباحثين المحدثين بمناهج القدماء وقد تمثَّل هذا التأثُّر بجوانب عديدة منها:

أ- تمسُّكهم باستعمال المصطلح القديم "فقه اللغة" وإحيائه وجعله عنواناً لأغلب مؤلفاتهم وإطلاقه علماً على هذا النوع من فروع اللغة إذ أصبح له مفردات معيَّنة، وأصبح تدريسه في جامعات الوطن العربي مادَّة مستقلة باسم "فقه اللغة" وهذا يعدُّ تحوُّلاً في مفهوم الاصطلاح وبروز باحثين متخصِّصين في مباحثه يعملون على تحديد مفهوم الاصطلاح وبيان حدوده، وتقرير موضوعاته، وقد شابه خلط إذ اتَّسع عند بعض الباحثين وأصبحت موضوعاته متداخلة مع موضوعات "علم اللغة الحديث" ورأى بعضهم أنَّ موضوعات علم اللغة الحديث هي موضوعات فقه اللغة القديم (الدراسات اللغويَّة ٤٤٢- ٤٤٣) بل من الباحثين من ساوى بين المصطلحين الأمر الذي انعكس سلباً على تفسير كثير من الظواهر اللغويَّة التي تناولها علماء اللغة الأقدمين وفسَّروها في ضوء نصوص اللغة العربيَّة وهذا ما سنوضحه عند معالجة مسألة الفرز بين العلمين.

ب- الموضوعات التي عرضتها كتب المحدثين هي في أغلبها الموضوعات التي جاءت عند "ابن فارس"، و"ابن جنّي"، و"الثّعالبيّ" وغيرهم من الأقدمين الذين زادوا على تلك الموضوعات كـ "ابن سيده" و"الجواليقيّ" و"السيوطيّ"، وحين درسنا كتب المحدثين هذه رأينا أنَّ جلَّهم كان يستعين بنصوص الأقدمين في تلك الموضوعات وينقلون من كتبهم ليؤسِّسوا لهذه المفردة أو تلك، بدأ بأخذ المصطلح وتعريفه، وقد لا يكتفون باصطلاح واحد للظاهرة الواحدة، وإنما يسردون تسمياتها وتعريفات العلماء بها، فضلاً عن ذكر أقوال العلماء وعرض آرائهم، وكثيراً من تلك الكتب كانت تعتمد النصوص القديمة، وتعدّ ذكرها توثيقاً علميّاً للمادة، وبهذا الاعتماد يكون الكتاب رصيناً، فالتَّوثيق يزيد من قيمة ما يكتب، وقد لا يكتفي أغلب الباحثين بهذا النَّقل إذ يعمد إلى تفسير تلك النصوص وشرحها وإبداء الرَّأي، وكثيراً ما كانت تلك الآراء في المسألة الواحدة متباينة إذ تعبِّر عن وجهة ونظر الباحث إليها، وهذا من حسنات هذه الكتب، إذ نرى مناقشة لآراء العلماء الأقدمين، وبيان الجوانب العلميَّة المشرقة عند علماء العربيَّة وتقديمها للنَّاشئة، وقد يكون هناك تصحيح أو نقد لآراء الأقدمين ممَّا يجعل الكتاب أكثر إثارة وتنويراً للقارئ، وهذا ما وجدناه في كتب الدكتور "إبراهيم أنيس" التي نقل معظم المصنفين في كتب فقه اللغة آراءه في الموضوعات التي تناولوها، غير أنَّنا وجدنا طائفة وهي قليلة تنقل آراء الأقدمين ونصوصهم، من غير تمحيص أو إبداء رأي فيها، بل إنَّهم اتخذوا من تلك النصوص والآراء، حجَّة يشهرونها بوجه كلِّ تجديد، ولا يجدون فيها إلا الصَّواب والصَّواب كله، ولا يحبِّذون الزيادة على موضوعات الأقدمين، وقد قمنا بمتابعة بعض تلك الكتب التي تهتمّ بالنصوص ونادراً ما كان يوجَّه إليها نقد أو توجيه، كما في بعض المباحث التي أطلق عليها "نصوص في فقه اللغة

العربيّة"، على حين رأينا طائفة أخرى تحاول أن تعرض هذه الموضوعات وتتمثّل النّص القديم وآراء الأقدمين وتتعهّده بالدّرس والبحث فيه بعمق وإجادة، وتسعى إلى توجيه ظواهر اللغة التي كان القدماء قد أمدُّونا بنصوصها وآرائهم حولها، فهم لا يكتفون بعرض الموضوعات كما عرضها الأقدمون وإنَّما يعالجونها بما تيسَّر لهم من وسائل البحث العلميّ الحديث، ليعرضوا ظواهر اللغة ومسائلها على نحو مقبول، ويصحّحوا بعض المفاهيم الخاطئة في تفسير هذه الظاهرة أو تلك، مع وجود نزعة عند هؤلاء الباحثين وهي اعتزازهم وتقديرهم لجهود العلماء الأقدمين وإشادتهم بما خلفه الأجداد من إرثٍ علميّ لا نظير له، وإنما يعملون أفكارهم خدمة لهذه اللغة الكريمة وتيسيراً للناشئة لفهم ظواهرها وهذا ما نراه في "فقه اللغة " للدُّكتور "علي عبد الواحد وافي" وفي "دراسات في فقه اللغة" لـ "صبحي الصّالح" وفي "فقه اللغة وخصائص العربيّة" لـ "محمّد المبارك" و"فقه اللغة العربيّة" للدّكتور "كاصد ياسر الزّيديّ" وغيرهم وكان للباحثين المحدثين قدرة في الزّيادة على الموضوعات القديمة، وهذا يتّضح في موضوعات شتّى، ففي الاشتقاق مثلاً وسّع الباحثون المحدثون الاشتقاق من اللفظ الأجنبيّ وجعله مقيساً على نظائر له، واستعماله في التّراكيب والأساليب، كما وسّعوا في مفهوم التّعريب، والمفاهيم الدّلاليّة، وأفاضوا في الحديث عن أسباب التطوُّر الدّلاليّ ومظاهره، وفي الجانب الصّوتيّ توسّعت كتب الأصوات أو كتب فقه اللغة التي خصّصت مباحث للدّراسة الصّوتيّة والبحث في الجوانب التي أشار إليها القدماء توسعة بالغ بعض الباحثين فيها، كتوسُّعهم في دراسة التّشكيل الصّوتيّ، وتحليل الكلام وإنتاجه وتضمينها مباحث نظريّة في تكوُّن الصّوت اللغويّ وانتقاله وغير ذلك. وقد سجّلنا جملة ملاحظات من واقع هذه الكتب في مبحث المستوى الصّوتيّ كلها في مجال التّقويم في ميدان الأصوات. وممّا يحسب للباحثين في هذا هو أنّهم زادوا موضوعات على الموضوعات القديمة، وأطلق بعضهم عليها موضوعات لغويّة معاصرة، أدخلت في مفهوم مصطلح "فقه اللغة" وهذا الباب بابٌ واسعٌ فتحه المعاصرون إذ يمكن إدخال موضوعات كلما دعت الحاجة، واقتضت الضّرورة، وتلبية لدواع متجدّدة، نحو: العاميّات والفصحى، والكتابة اللاتينيّة، والفصحى في وسائل الإعلام، وفي الجانب الصّوتيّ زاد الباحثون دراسة النّبر والمقطع والتّنغيم مما نعدُّه من صنيع المحدثين، ومن الدّراسات اللغويّة الحديثة، وإن كانت هناك إشارات من القدماء إليها، ولكنَّ المحدثين جعلوا من هذه الإشارات موضوعات رئيسة نظّر لها ومثّل وقعّد لها، وأدخلت في مفردات "فقه اللغة" وقد أشرنا إلى بعض تلك الكتب التي تناولتها. كما أدخلوا في مصنفاتهم مباحث عن فصائل اللغات، وطرق تقسيم اللغات كتقسيم "ماكس مولر" وتقسيم "شليجل" كما جاء في كتاب "دراسات في فقه اللغة" لـ (الصّالح ٤٢-٤٦) وتخصيص فصول اللغات السّاميّة والحديث عن كلّ واحدة منها تاريخيّاً ولغويّاً (فقه اللغة "وافي" ٢-٩١) وهذا ما لم نجده في كتب الأقدمين، وهو مبتدع في بواكير التّأليف في فقه اللغة ومحتذى فيما بعد عند أغلب المؤلفين وجرّ هذا النّهج إلى ظهور ما سُمّي فيما بعد بالدّراسات المقارنة, إذ أفرد بعض الباحثين كتباً لمقارنة العربيّة بأخواتها السّاميّات, وقد كشف الدّرس الحديث للعربيّة في ضوء اللغات السّاميّة عن وجود صلات بين العربيّة وأخواتها وفي ضوئها فسّرت ظواهر صوتيّة, وصرفيّة ونحويّة, وتركيبيّة, ودلاليّة أعانت الباحثين على تقديم تفسيرات مقنعة, وبصّرت القارئ بحقيقة هذه الظاهرة أو تلك في هذه اللغات, فقد وقفنا هذا الدّرس المقارن الجديد على تفسير صحيح, ذلك أنَّ إثبات وجود الظاهرة أو إمكان وضع حدّ لها في اللغات هذه, أعطى مصداقيّة لما يتوصّل إليه من نتائج, وهذا ما رأيناه في كتب "فقه العربيّة المقارن" و"فقه اللغة المقارن" و"دراسات في فقه اللغة العربيّة", وقد أشار بعض علماء العربيّة الأقدمين إلى وجود هذه القرابة بين اللغات السّاميّة, إلا أنّها كانت في مواضع متفرّقة, ولم تكن دراستهم المقارنة لها كدراسة المحدثين, إذ جنى المحدثين منها ثمرات مهمَّة في التوثيق وصحَّة الاستنتاج.

التأثُّر بمناهج الغربيِّين:

تتلمذ عددٌ من الباحثين العرب على أيدي المستشرقين, وأنهوا دراساتهم في الجامعات الأوربيّة, والأجنبيَّة الأخرى, وقد تأثروا بتلك الثقافات, وانعكس هذا التأثر في دراساتهم للعربيَّة, وفي دراسة ظواهر اللغة ودراسة مستوياتها الصَّوتيّة والصرفيَّة والنحويَّة والتركيبيَّة والدلاليّة والمعجميّة, وقد ظهر هذا التّأثر في ميدان فقه اللغة وعلم اللغة, فقد عولجت ظواهر الأجناس الدلاليَّة, والاشتقاق والقياس وسواها في ضوء

النظريات اللغويَّة الحديثة, وقد قدّمت خلاصة لمجموعة واسعة من الأفكار القديمة والحديثة في الفكر الغربي خاصَّة, وحاول بعض الباحثين العرب إيجاد درس تطبيقيّ على وفق تلك الأمثلة لتشكل هذه الأشكال الدّلاليَّة وغيرها مجموعة من الاستنتاجات استمدّت من اللغات الأجنبيَّة, والعمل على موازنتها مع العربيَّة, والاطمئنان إلى عملهم هذا في هذا النّهج الذي سلكوه في التعامل مع العربيَّة الفصحى, وعند موازنتنا بين فقه اللغة, وعلم اللغة, وجدنا جملة أمور يبدو أثر المناهج هذه واضحاً في مفاصل كثيرة, فقد وجدنا على سبيل المثال أنّ الدُّكتور "الرّاجحيّ" قد طبع مباحث فقه اللغة العربيَّة القديمة, بمباحث علم اللغة, ولابدَّ أن يبحث انتماء الدَّرس اللغويّ القديم إلى علم اللغة على النَّحو الذي قرَّره علماء اللغة الغربيُّون, وكما يفهمه أصحابه من الغربيين (فقه اللغة في الكتب العربيَّة 55) كما تبيَّن التأثر بمناهج الغربيين في مجالات الدرس الأساسيَّة ومنها:

أ- **المصطلحات:** كثرت المصطلحات الأجنبيَّة, إذ نجد في هذه المؤلفات مصطلحات الأقدمين وبجانبها المصطلح الأجنبيّ المقابل, وكثيراً ما شكل هذا المقابل إشكالاً إذ لا ينطبق مفهومه مع مفهومه العربيّ, فقد جعل "الأنطاكيّ" [La Linguistique] تعني فقه اللغة أو علم اللغة على أنِ لا فرق بينهما في الدّلالة باللغة العربيَّة وجعل كلمة (Philologie) خلافاً لترجمتها الحرفيَّة مصطلحاً خاصّاً يعالج المشكلات المتَّصلة باللسانين الإغريقيّ واللاتينيّ مما لا وجود له في تاريخ الدّراسات اللغويَّة عندنا (دراسات في فقه اللغة ١٠- ١١) وهذا خلاف ما ذهب إليه غيره- كما مرّ- وقد يضطرّ الباحث التّنبيه على هذا الإشكال واضطراره لبيان الفرق بين المصطلح العربيّ والمقابل الأجنبيّ له, كما في التّنبيه على الفرق بين المشترك, والمتعدّد المعنى, والاشتقاق والتّأثيل أوالتّأصيل وغيرها كثير, وتزداد إشكاليَّة المصطلحات في هذه الكتب إذ نجد طائفة من هذه الكتب تكتب المصطلحات باللغة الإنجليزيَّة وطائفة تكتب باللغة الفرنسيَّة فالجهر باللغة الفرنسيَّة Sonore وباللغة الإنجليزيَّة Voiced ودراسة الأصوات على سبيل المثال مفردة أو في السلسلة الكلاميَّة تنتج عنها مصطلحات عديدة تصرَّف بها المحدثون, فجمعوها واشتقّوا منها كقولهم "فونيمات" و "الفونات" وفونولوجيا.......الخ. وكذلك حال المصطلحات في مستويات الدَّرس اللغويّ كافّة, وتزداد إشكاليَّة الاصطلاحات بين المشارقة والمغاربة, فعند دراسة كتب المغاربة ستجد مشكلة حقيقيَّة في هذا الجانب, وقد وقفت عند بعض المصطلحات المستعملة في هذه الكتب فرأيت أنّ بعضها قد أفرد كشّافاً بالمصطلحات ودلالاتها، وهذه المصطلحات لم نرَ معظمها عند الباحثين المشارقة فالأثر الأجنبيّ واضحٌ جداً إذ إنَّ معظم مصادرها هي مصادر ومراجع أجنبيَّة مختلفة، وقد حاولت في المستوى الصّوتيّ وغيره التقليل من استعمال المصطلحات الأجنبيَّة هذه والاكتفاء بالمصطلح العربي الدال، وبإزاء هذه المشكلة الحقيقيَّة تقع مسؤوليَّة معالجتها أو الحدّ منها على المجامع اللغويَّة والعلميَّة، وغيرها من المؤسَّسات العلميَّة.

ب- **الآراء:** تعرض أغلب كتب فقه اللغة لآراء الأقدمين من علماء العربيَّة، وتحاول إبرازها وتقديمها للناشئة ليتعرّفوا على أصالة التّفكير اللغويّ عندهم، غير أنّ ما نلاحظه في معظم هذه الكتب أنّ أصحابها حين يعرضون لهذه الآراء في موضوعات فقه اللغة المارّة يقرنون تلك الآراء بآراء المحدثين، كـ "دي سوسير"، و"بلموفيلد"، و"فيرث"، وغيرهم، وكأنّ هؤلاء الشّفعاء الذين يتشفّعون بهم للتّدليل على صحّة ما ذهب إليه "ابن فارس"، أو "ابن جنّي" أو "الثّعالبيّ" وغيرهم فتعقد الموازنات، غير ناظرين إلى الفروق الجوهريَّة في الثّقافة، واختلاف الألسن باختلاف النّاطقين، إذ لا يشترط أن يكون التّفسير لتلك الظّواهر واحداً، وهذا ما وجدناه في أغلب الظّواهر التي عرضنا لها، فضلاً عن البعد الزمنيّ بين الطرفين... وكان الأولى أن تذكر آراء الأقدمين بوصفها آراء أصيلة مستقلة لا تحتاج إلى شهادة المتأخّرين فبين "ابن جنّي" و"دي سوسير" قرون، فأيّهما أحقّ بالاعتداد والاتّباع؟ والحقّ أنّ الباحثين العرب مقصّرون فكان عليهم أن يترجموا آراء العلماء الأقدمين إلى اللغات العالميَّة، ليظهروا لغير النّاطقين باللغة العربيَّة، جوانب من التفكير اللغويّ القديم، لا أن يقتصروا على ترجمة جوانب من التّفكير اللغويّ الغربيّ الحديث، وينظّروا له، ويستشهدوا به ويطبعوا ظواهر اللغة العربيَّة ويفسّروها في ضوء هذه الآراء، وهذا رأيناه في أغلب مفردات فقه اللغة وفي الكتب التي يعتمد تدريسها في الجامعات العربيَّة، وقد بيّنا أمثلة لهذا التوجُّه في فصول البحث. إذ وجدنا في كلّ مفاصل الدّرس اللغويّ آراء للباحثين من الغربيّين وغيرهم يستشهد بها الباحثون المعاصرون من العرب عند تعرُّضهم لموضوعات فقه اللغة سواء أكانت القديمة منها

أم ما كان منها من قضايا اللغة المعاصرة، فنرى آراء "برجشتراسر"، "فك"، "نولدكة"، "بركلمان"، "ولفنسون"، "فيشر"، "دي سوسير" "فليش"، "كانتينو"، "ماريوباي"، "بالمر"، و"فيرث" وغيرهم كثير، وينقاد معظم الباحثين إلى هذه الآراء ويرون فيها الصَّواب كله، وينشئون عليها، ويستعينون بها في تحليلهم لكثير من قضايا العربيَّة الفصحى، وأمثلة هذا التوجُّه يمكن الوقوف عليها في فصول المستوى الصَّرفيّ والنَّحويّ والصَّوتيّ والدّلاليّ، ولم نر مناقشة لهذه الآراء وبيان الخطأ أو الشَّطط فيها إلا في القليل النَّادر، وهذا القليل النَّادر يكون عندما تمسُّ آراء المستشرقين وغيرهم النِّظام اللغويّ للفصحى كما في مناقشتهم لآراء المتشككين بظاهرة الإعراب، وآراء المنادين باتّخاذ العاميَّة بدل الفصحى، وما شابه ذلك من الموضوعات.

فالناشئة الذين يتتلمذون على هذه الكتب هم بحاجة إلى وجود مناقشة كلّ رأي من هذه الآراء، وبيان الخطأ منها، وتعميق الأخذ بالصَّواب وتوجيه الوجهة الصَّحيحة ليصبَّ في خدمة هذه اللغة والحفاظ عليها، وفي التهم والشبهات عنها، وتحصين النَّاشئة علميَّاً وتمكينهم من هضم هذه الآراء وتمثيلها على أفضل وجه.

ج- **الاستنتاجات:** أثر من آثار التفكير الغربيّ انتقل إلى كتابات المعاصرين وإعمام هذه الاستنتاجات وسحبها على بحوث اللغة العربيَّة وإنَّ ما توصَّل إليه الغربيُّون من استنتاجات أفرزتها بحوثهم التي أجروها على لغاتهم مبنيَّة على مقدّمات وآراء مستنبطة ومستقراة من واقع تلك اللغات وإنَّ هذه الاستنتاجات لتلك الظواهر أو المسائل في تلك اللغات ليس بالضرورة أن تكون هي الاستنتاجات نفسها للغة الأخرى, وذلك لاختلاف الألسن, واختلاف أنظمتها واختلاف النَّاطقين بها, واختلاف الثّقافات والمرجعيَّات لتلك اللغات, وهذا الأثر وجدناه في مواطن من كتب: "فقه اللغة في الكتب العربيَّة", و"مقدّمة لدراسة فقه اللغة", و"دراسات في فقه اللغة" وفي غيرها, فقد ذكرت استنتاجات في مجال تصنيف مادَّة الدَّرس اللغويّ العربيّ القديم, وفي مجال التَّطوُّر الدَّلاليّ, والتَّطوُّر في البنية وفي الأصوات, ففي مجال التَّطوُّر في الأصوات استنتج الباحثون الغربيون أنّ التَّطوُّر الصَّوتيّ أمر لابدَّ أن تخضع له جميع أصوات اللغات, فهو يصيب اللغات كافَّة فيعمد إلى إماتة بعضها أو تغيير في مخارجها وصفاتها أو في استحداث أصوات أخر, ومثل هذا الاستنتاج, قد يكون صحيحاً في لغة ما, ولكنَّ هذا الاستنتاج لم تخضع له العربيَّة الفصحى, فأصواتها ثابتة أقرب منها إلى التحوُّل فهو يصدق على اللغات الأخرى, ومثل هذا حال الأبنية العربيَّة, فينبغي أن لا ينظّر له, وتعرض هذه الاستنتاجات في كتب فقه اللغة وتتخذ على أنّها أمور مسلم بها فلابد من التّنبيه عليها, ولكنَّ أغلب هذه الكتب تنقل الاستنتاجات نقلاً حرفيَّاً توحي بحتميَّة وقوعها, إذ لا تأبه بما قد يترشَّح في أذهان النَّاشئة من أنَّ اللغة العربيَّة, في طريقها إلى الخضوع إلى ما خضعت له تلك اللغات في ضوء هذه الاستنتاجات وعلى الباحثين المحدثين بيان المقدّمات, والآراء, والمناهج المتَّبعة التي أفضت إلى مثل هذه الاستنتاجات والتي ترشَّحت أساساً من دراسات الغربيّين للغاتهم, ويتطلب كذلك بيان مناهج علماء العربيَّة الأقدمين واستنتاجاتهم, ولاسيَّما أنَّ هذه المقدّمات والآراء والاستنتاجات التي توصَّل إليها العلماء العرب مستوحاة من طبيعة هذه اللغة وخصائصها وظروفها, وبذلك ستظهر الفرق بين الدَّرسين, وستظهر استقلالية في المنهج والعرض والاستنتاج للظواهر في العربيَّة خاصة, وبيان الفرق بين المنهجين العربيّ والغربيّ وما ينجم عنهما, وجعل ذلك واضحاً أمام الدَّارسين وتناوله في مفردات كتبهم, وبذلك يمكن إنهاء هذه الازدواجيَّة أو في الأقل توصيف هذه الاستنتاجات والتأكيد على اختلاف المنهجين في دراسة اللغة.

د- **الخلط بين "فقه اللغة" و "علم اللغة":** إنَّ هذا الخلط بين العلمين هو من آثار الدَّرسين اللغويين العربيّ القديم, الذي جمعت كتب الأقدمين مباحث العلمين معاً, والدَّرس اللغويّ الغربيّ فيما رأينا من خلطٍ في مفاهيم المصطلحات الغربية فيه, وانعكس هذا في مؤلفات المحدثين وقد بيَّنا متى بدأ هذا الخلط, وما هي أسبابه, وآثاره فحين ننظر في تلك الكتب نجدها قد سارت في ثلاثة اتجاهات:

اتجاه خلط بين العلمين وسوّى بينهما يتنازعه في ذلك تأثيران: تأثير التفكير العربيّ القديم والتأثير الغربيّ الحديث فحاول الجمع بينهما, ويمثّل هذا الاتجاه كتاب الدكتور "علي عبد الواحد وافي" "فقه اللغة", وسار في هذا الاتجاه مجموعة من المؤلفين منهم, "محمد أحمد أبو الفرج" في كتابه "مقدمة لدراسة فقه اللغة" و "محمد الأنطاكيّ" في كتابه "دراسات في فقه اللغة" واستمر هذا الاتجاه إلى عهدٍ قريبٍ إذ رأى

باحث معاصر (مايو ١٩٨٨) أن الفصل بينهما يلحق ضرراً بفقه اللغة.

اتجاه رأى ضرورة الفصل كما دعا إلى ذلك الدكتور الراجحيّ" في كتابه "فقه اللغة في الكتب العربيَّة" إذ التمس الفروق بين المصطلحات وهو اتجاه ساد في بعض المصنفات كمصنف الدكتور "رمضان عبد التواب" "فصول في فقه العربيَّة".

اتجاه ثالث اتخذ موقفاً وسطاً, إذ لم يجد ما يمنع علم اللغة من أن يقع في خدمة فقه اللغة الذي وضع له مقابل فيلولوجي وأوقع نفسه في إشكاليَّة جديدة. بوصفه علم اللغة الإطار الأوسع وبوصفه العلم التاريخيّ المقارن بالنسبة لعلم اللغة القائم على ملاحظة الأصوات ضمن الحروف أولاً, وضمن البنى الصرفيَّة ثانياً, وضمن المفهوم الدلاليّ ثالثاً (الوجيز في فقه اللغة ٦) وهذا التوجيه لم يسلم من أثر علماء اللغة الغربيين عند دراستهم اللسانيَّات على هذا النحو, والناظر في هذه الاتجاهات يرى أثر المناهج الغربيَّة وغيرها في دراسة مفردات فقه اللغة إذ قلما نجد مؤلفاً تخلو مصادره من المصادر الأجنبيَّة موظفاً في مباحثه, وقد قمت بدراسة محتويات كل كتاب وجرد موارده, واستخلاص خلاصة فيه, وإبداء ملاحظات حوله, وتقويمه فتجمَّعت لدي مادة غزيرة لا يمكن أن يستوعبها هذا المبحث فقمت باختيار نماذج من هذه الكتب لتقويمها ويكون هذا التقويم لها ولغيرها إن كانت متشابهة وتنطبق عليها المعايير, والقضيَّة المهمَّة في التقويم هي التبعيَّة والأصالة, فطائفة من تلك الكتب كان المؤلف فيها عمله مقتصراً على النقل الحرفيّ من غير تصرُّف بالنصوص، ولا في صياغتها، أو كان ناقلاً للآراء من غير تمحيص أو إبداء رأي فيها أو توجيهها، أو التعقيب عليها، أو مناقشتها، والطائفة الأخرى: كان المؤلف فيها ينحو نحو الأصالة، إذ نراه مجدداً في المنهجيَّة، أو العرض أو الاستنتاج، وفي ضوء هذين المعيارين، يمكن تصنيف المؤلفات بحسب ميدان التجديد والتطوير والتبعيَّة والنقل أو الجمع، ولا بد من الإشارة إلى أن المؤلفين المحدثين متفاوتون فيما بينهم في قضيَّة الأصالة والتجديد وغيرها، فقد يكون المؤلف غير مجدد أو مستنتج، أو مناقش في كل موضوعات الكتاب، وإنما يكون مجدداً أو مناقشاً ومحللاً للآراء، ومعقباً عليها أو مستنتجاً في بعضها، حتى إنك قد تظن أنك تقرأ لأكثر من مؤلف، ولهذا يكون من الصَّعب أن يتوفر كل هذا في مؤلف واحد إلا في النادر، غير أننا وضعنا تقويماً عاماً فأخذنا بمبدأ السبق أو الجدة في المنهج، أو الإحاطة بالموضوعات، أو إبداء الرأي، ومناقشة الآراء، أو الاستنتاجات أو التجديد في العرض أو في التطوير أو الإضافة، فهذا كله يدخل في هذا الباب ولا يشترط أن يكون المؤلف قد توافرت فيه كلُّ هذه العناصر، وقد أثبتنا في مبحث تطور التأليف في فقه اللغة تقويماً شمل أولاً: النظر في العنوانات ومفاهيمها وثانياً: الموضوعات، وثالثاً: المنهج، وسنقوّم تلك الكتب في ضوء ما ذكرناه فإذا ما أخذنا هذه المعايير نجد كتاب الدكتور "علي عبد الواحد وافي" "فقه اللغة" تتوافر فيه مقومات الأصالة وعناصرها فهو ذو قيمة رياديَّة، جامع لمعظم موضوعات فقه اللغة ومباحثه، مجدد ومطور في ميدانه، وهو أول مرجع علميّ حديث، تحقق فيه المنهجيَّة الواضحة، عرض مادته بالمنهجيَّة العلميَّة ووثقها باعتماده على المصادر والمراجع العربيَّة القديمة والحديثة والمصادر الأجنبيَّة وناقش الآراء ورد على كبار المستشرقين، وفند حججهم بالأدلة النقليَّة والعقليَّة وقد أوضحنا ذلك في مبحث ظاهرة الإعراب، وكان لهذا المرجع أثر في الباحثين إذ أودعوا آراءه، ونهجوا نهجه في عرض موضوعات فقه اللغة إذ لا نجد مؤلفاً تخلو مصادره من كتابيه "فقه اللغة" و"علم اللغة" فهما من الكتب المؤسسة. وسار على هديه كتاب "فقه اللغة وخصائص العربيَّة" لـ "محمد المبارك"، ومن الجديد في هذا أنه وسَّع مفهوم المقارنة، وجعله بين العربيَّة وبين اللاتينيَّة والفرنسيَّة على وجه الخصوص وأخذ من النظريَّات الحديثة اتجاهها ومناهجها ومسائلها العامَّة والمشتركة بين اللغات (مقدمة المؤلف ١٢- ١٣) وجعل دراسة مباحثه في ضربين: مباحث القسم الأول: "فقه اللغة" ومباحث القسم الثاني "خصائص العربيَّة" وهذا التقسيم يُشعر أن المباحث مستقلة تفتقد إلى اللاحمة والترابط، كما خلت من قواعد التنظيم والتنسيق والتبويب. ومع هذا فقد ضم القسم الثاني مباحث ومعالجات أصيلة نقلها أصحاب الكتب اللاحقة وعقبوا عليها، أو نقلوها كما هي كما في كتاب "فقه اللغة العربيَّة" لـ "البرازيّ" الذي صنفناه ضمن الطائفة الأولى لهذا السَّبب، ونقل منه الدكتور "صبحي الصالح" ما رآه رأياً مبتكراً أو اقتبس منه فكرة أصيلة وأثر الدكتور "وافي" يبدو واضحاً في كتاب الدكتور "صبحي الصالح" "دراسات في فقه اللغة" إذ يعد كتابه من أجود الكتب العصريَّة من حيث تبويب اللغة على المنهج الحديث، وممَّا يحمد له في كتاب الشيخ "الصالح" أنه

خصّ مجموعة من كتب المؤلفين المحدثين كالدكتور "إبراهيم أنيس"، والشيخ "العلايلي", والدكتور "تمام حسان"، و"جرجي زيدان"، والدكتور "عبد المجيد عابدين"، والدكتور "سعيد الأفغاني"، والدكتور "عبد القادر المغربي"، والأب "أنستاس الكرملي"، والأب "مرمرجي الدومنيكي"، والدكتور "مصطفى جواد"، و"مصطفى الشهابي"، و"عبد الله أمين"، خصّ كتبهم بالنقد والتقويم الدقيق، وذكر الإيجابيات في مواطنها (دراسات في فقه اللغة ٨- ١٤) وهذا تقليد احتذته وسارت عليه بعض الكتب فيما بعد إذ تشير إلى جهود السابقين والتنبيه على من أخذ عنهم، وقد وقفنا عند آراء الشيخ "الصالح" إذ وجدناه لا يكتفي بعرض آراء الأقدمين والمحدثين، ولا يقبل الآراء أو ينقلها على علاتها، بل لا بدّ أن يمحّص فيها وأن يكون له رأي، وكثيراً ما كان ينقد تلك الآراء كما رأينا ذلك في مبحث: الاشتقاق، وظاهرة الإعراب، والتعريب، وغيرها، وتبدو القيمة العلميَّة لمادة هذا الكتاب أنّا وجدناه يشير إلى أنّه "ينقّب عن المخطوطات النفيسة ويستشهد بها ثمّ يوازن بينها، ولا يقنع بالجمع والتنسيق، ويقيس آراء المحدثين، ثمّ يمحّص آراءهم، ويزنها بميزان النقد النزيه الدقيق" (دراسات في فقه اللغة ١٣) ولا يزال الكتاب يُدرّس في جامعات الوطن العربيّ ويعدّ مرجعاً لنفاسته، وقد كتبت عنه وفصّلت القول في أبوابه، ومنهجه، ومراجعه واكتفيت هنا بهذا الإيجاز المعبّر عن معيار الأصالة الذي نسم به الكتاب.

وهذا كتاب "فقه اللغة في الكتب العربيَّة" يخلو من آيّة تبعيّة، لا في الموضوعات، ولا في المنهج، ولا يقف عند ظواهر النصوص والآراء، فنراه يغوص في أعماقها ويقرأ ما وراءها ولا يدع رأياً قديماً أو حديثاً إلا وأعمل رأيه فيه بجرأة ووضوح، كما أنّه لم يتناول فيه مسائل "فقه اللغة" وموضوعاته التقليديّة, وحصر بحثه في ثلاثة كتبٍ قديمةٍ فيه, وقد وقف بحثه عن قضيّة المنهج الذي قدّم له دراسة جادّة في أربع فصول استخلص منها ملامح المنهج العربيّ القديم في الدرس اللغويّ, وهذا العمل هو النّموذج في المبحث العلميّ.

وقد استخلص نتيجة مهمَّة وهي: إنّ الدرس اللغويّ للعربيّة نشأ وتطوّر في "مناخ" عربيّ ومن ثمّ فإن محاولة "فهمه" من خارج هذا "المناخ" تؤدّي إلى أخطاء, فضلاً عما يحتفُّ بها من أخطار...... والحكم على المنهج العربيّ بأنّه منهج "منقول" أو "غير عربيّ" حكم تنقصه الدّقة العلميّة (فقه اللغة في الكتب العربيّة ١٧٥) فهذا تأسيس لمبدأ مهمّ وتأصيل للدّرس العربيّ, بعد استخراج واستنتاجات سمات المنهج العربيّ, تفرّد هذا الكتاب ببيانه, فهو بحق يعدّ من أفضل كتب فقه اللغة جدّة وعمقاً وأصالة.

ويندرج "فصول في فقه العربيَّة" للدكتور "رمضان عبد التواب", ضمن هذه الطائفة, فقد كان يضع نصوص الأقدمين والمحدثين في ميزان النقد, ويصف بعض اللغويّين الأقدمين بالتكلف, ويردُّ على آرائهم, وقد كثرت إسهاماته في فصول الكتاب السابعة عشر, فلا يغادر الفصل من غير أن يكون له رأي أو توجيه.

وموضوعات هذا الكتاب أغلبها من قضايا اللغة ومشكلات العربيّة, يعرضها ليساهم في إيجاد حلّ لها نحو مقترحه لمعالجة عيوب المعاجم اللغويّة القديمة إذ دعا إلى إعادة النظر فيها وتصفيتها من الحشو والتكرار, والفصل بين مستوى الفصحى واللهجات القديمة في ألفاظها ومدلولاتها وترتيب كلمات المادّة الواحدة ترتيباً منهجيّاً صارماً, وإعادة استقرار النصوص القديمة من جديد (فصول في فقه العربيّة ٢٥٦) ومثل هذا في "مشكلة الخط العربي وأوهام اللغويّين", و"مشكلة تعليم العربيّة" والإرشاد إلى الطريق الأمثل لتعلمها (باب الخامس) وهذا من باب الرّفد والزّيادة أحسبه تجديداً. وفي باب الإحاطة والاستقصاء والشمول, رعرض الأفكار والتمثيل لها, ومناقشة آراء الأقدمين والمحدثين, ونقدها وتوجيهها نجد ذلك في كتاب شيخنا المغفور له الدُّكتور "كاصد ياسر الزّيديّ" رحمه الله, ونجد تعقيباته في جميع فصول الكتاب الثمانية, ناقداً, ومصوّباً، ومرجّحاً, ومبدياً رأياً, وكثيراً ما كان يسوق آراءه وحججه للدفاع عن العربيَّة التي أحبّها وأخلص إليها (فقه اللغة العربيَّة ٣٩١- ٣٩٦, ٤٠٠- ٤٠١, ٤١٤, ٤١٥, ٥٢٠).

وفي أبحاث ونصوص للدكتور "رشيد العبيديّ" رحمه الله, وقفنا عند هذه الأبحاث ومنهجيتها, إذ لم تخلو من عرض مميَّز ومناقشة للآراء الواردة في النّصوص, وإبداء رأي, والخلوص إلى الاستنتاج (أبحاث ونصوص ٦, ٨٠, ٢٥٠, ٢٥٩, ٢٦٥,- ٢٦٧).

ونكتفي مع هذه الطائفة بتقويم كتاب نقدي للباحثة "ألفة يوسف"، فالنّاظر فيه يتبيّن له طريقة التفكير اللغويّ للباحثين المغاربة، وتتّضح المعايير التي يعتمدونها في تقويمهم لأبحاث المعاصرين، إذ تصدّى هذا

الكتاب إلى درس أهمّ وجوه المساجلة بين فقه اللغة واللسانيّات عند اللغويّين المعاصرين المشارقة منهم خاصّة. وقد بيّنا جوانب من هذا الدَّرس في مبحث تطوُّر التـأليف في فقه اللغة والكتاب على وفق معايير التقويم, جديد في مضامينه، وفي طريقة تقويمه لمباحث كبار اللغويّين المعاصرين, وفي استنتاجاته, بل حتى في المسائل الفنيّة والتنظيميّة, كتنظيم عرض المادّة إلى أبواب وفصولٍ, وفي طريقة ذكر الإحالات, وما إلى ذلك ممّا لا يقبل أو يصحُّ في الرسائل والأطاريح العلميَّة عند الباحثين المشارقة.

ونجد الطائفة الثانية خلاف الأولى, إذ اكتفت في معالجة موضوعات فقه اللغة, بنقل النَّصوص وجمعها, من غير تمحيص للآراء, أو إبداء رأي , أو استنتاج, وقد وجدنا بعضها يكتفي بنقل الموضوع حرفيّاً من كتب المعاصرين, وقد خلت معظم تلك النقول من الإحالات إلى مصادرها كما في مباحث (التبدلات الصَّوتيّة, وقوانين التبدل الصوتيّ , وأنواع التبدل الصوتيّ ٤٨- ٥٤ والأزمنة والأوزان ٧١- ٩٤) في كتاب فقه اللغة العربيَّة "لمجد محمد البرازيّ", المنقول أغلبه عن كتاب "محمد المبارك" "فقه اللغة وخصائص العربيَّة", ولابد من الإشارة إلى أننا لم نذكر التفاصيل , فعلى وفق مفاهيم الأصالة والتبعيَّة التي أشرنا إليها وقوَّمنا في ضوئها الكتب السَّابقة في المجموعتين يمكن تقويم كلّ مفردة أو مفصل فيها, كما يمكن على ضوئها تقويم جميع كتب فقه اللغة التي لم نذكرها, وتصنيف كلّ كتابٍ منها إلى إحدى هاتين الطائفتين, بحسب المعايير التي صُنّفت بموجبها الكتب المذكورة.

المصادر والمراجع:

١. أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، د.رشيد العبيدي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.
٢. الاساس في فقه اللغة، فولفديتريش فيشر، ترجمة د.سعيد حسن البحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة ط١، ٢٠٠٢.
٣. الأصوات اللغوية، د.ابراهيم أنيس، الانجلو المصرية ط٤، ١٩٧١م.
٤. الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د.تمام حسّان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨م.
٥. التذكرة في فقه اللغة، محمد عبد الجواد،، مطبعة المعارف مصر، ١٩٣٦م.
٦. الخصائص، ابن جنيّ، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢.
٧. دراسات في فقه اللغة، محمد الانطاكي، دار الشرق العربي، بيروت ط٤، ١٩٦٩م.
٨. دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، دار المعلم للملايين، بيروت، ١٩٦٠م.
٩. دراسات في فقه اللغة العربية، د.السيد يعقوب بكر، ١٩٦٩م.
١٠. الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث، د.محمد حسين أل ياسين، مكتبة الحياة بيروت، لبنان.
١١. سر صناعة الاعراب، ابن جنيّ، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل و احمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
١٢. الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين احمد بن فارس، تحقيق السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٧م.
١٣. علم فقه اللغة العربية أصالته ومسائله، د.محمد حسن حسن جبل، مكتبة الأداب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
١٤. فصول في فقه اللغة العربية، د.رمضان عبد التواب، دار الحمامي للطباعة، مصر، ط١، ١٩٧٣م.
١٥. فقه العربية المقارن، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ط١، ١٩٩٩م.
١٦. فقه اللغة، د.علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربية، ط٦، ١٩٦٨م.
١٧. فقه اللغة العربية، مجد محمد الباكير البرازي، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧م.
١٨. فقه اللغة العربية، د.كاصد ياسر الزيدي، دار الفرقان، عمان، ط١، ٢٠٠٥م.

١٩. فقه اللغة في الكتب العربية، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٠. فقه اللغة المقارن، د.ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت ط٣، ١٩٨٣.
٢١. فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٧، ١٩٨١م.
٢٢. فقه اللغة وسرّ العربيّة، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٤م.
٢٣. المخصص، ابن سيده، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.
٢٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد احمد جاد المولى، وآخرين، دار الجيل، بيروت، ومطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.
٢٥. المساجلة بين فقه اللغة عند بعض اللغويين العرب المعاصرين، ألفة يوسف، دار سحر للنشر، تونس، ١٩٩٧م.
٢٦. المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق احمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٦١هـ.
٢٧. مقدمة لدراسة فقه اللغة، د. محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٦٦م.
٢٨. من أسرار اللغة، د.ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو، ط٣، ١٩٦٣م.
٢٩. نصوص في فقه اللغة العربية، د. السيد يعقوب بكر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، ١٩٧٠، ١٩٧١م.
٣٠. الوجيز في فقه اللغة، محمد الإنطاكي، دار الشرق، ١٩٦٩م.
٣١. الوجيز في فقه اللغة العربية، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، ط١، ١٩٩٨م.

Fikh Al-Logha Between Tradition And Modernism

Prof. Dr. Ali Jameel Abbas Al-Samarra'i
The College of Education for Women – Baghdad University

Abstract:

This work was conclud by an appreciation of Fikh al-Logha books by objective critics raising from the idea of determining Fikh al-Logha terms and to appreciate modern offerts.

The important issue in appreciation was the originality and dependency because all Fikh al-Logha books are based on the concept of originality and dependency.